منظمة العمل الدولية

ورقة المعلومات

المنتدى الإقليمي الثلاثي: آثار التطورات الاجتماعية والاقتصادية على أسواق العمل في سوريا والدول المجاورة

16 تشرين الأول 2025

مقدمة

الانتقال السياسي في سوريا، والذي تجلى في تغيير الحكومة في في ديسمبر/كانون الأول 2024، وتخفيف العقوبات الاقتصادية تدريجيًا، أدى إلى تغييراتٍ بارزة في الديناميكيات الإقليمية لأسواق العمل والتجارة والتعاون الاقتصادي.

كما أثرت هذه التطورات بشكل كبيرعلى العمال وأسرهم، خاصة فيما يتصل بإعادة دمج السوريين العائدين في سوق العمل، وإعادة بناء أنظمة التوظيف الوطنية، وتوفير فرص العمل اللائق في كل من سوريا والدول المضيفة المجاورة.

لذا، من الضروري فهم تأثير هذه التغيرات على الطلب على اليد العاملة، والحركة التجارية، وأولويات الاستثمار، وحقوق العمل للنساء والرجال والأشخاص ذوي الإعاقة، وحماية الأجور، والوصول إلى الحماية الاجتماعية، والاستماع إلى صوت العمال، من أجل العمل على اتساق السياسات التي تعزز النمو المستدام والعمل اللائق.

وبعد مضيّ عقد من الزمن على "الحوار الإقليمي حول أثر أزمة اللاجئين السوريين على أسواق العمل في الأردن ولبنان وتركيا والعراق ومصر" في إسطنبول، تجتمع منظمة العمل الدولية والحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال مجددًا، لتعزيز التعاون المنسّق دعمًا لعملية التعافي في سوريا. ويوفر هذا التعاون المتجدد

منصةً مهمةً لمناقشة التحديات والأولويات المشتركة لإعادة بناء سوق العمل في سوريا، مع الحفاظ على الاستقرار، والاستناد إلى معايير العمل اللائق، وتعزيز التماسك الاجتماعي في جميع أنحاء المنطقة.

ولكن إلى جانب الاحتياجات في سوريا، هناك بُعد إقليمي أوسع ينبغي مراعاته، حيث تجد الدول المجاورة لسوريا فرصًا حقيقية للاستفادة من التحولات في سوريا والمنطقة لمراجعة سياسات التوظيف الخاصة بها لتصبح أكثر شمولاً وقائمة على الحقوق. في هذا السياق، تُعدّ هذه الورقة الخلفية الموجزة القائمة على الأدلة موردًا يمكن الاستناد إليه لدعم الحوار في المنتدى التشاوري الإقليمي الثلاثي القادم، وتهدف إلى تزويد المشاركين من المكوّنات الثلاثية بنظرة عامة على الاتجاهات والفرص والتحديات الرئيسية المتعلقة بأسواق العمل في سوريا والدول المجاورة. كما تُسلّط الضوء على الروابط التجارية والاستثمارية التي من شأنها أن تدعم توفير فرص عمل لائقة وتحقيق نمو شامل، مع التأكيد على أهمية الحوار الاجتماعي، وتأمين ظروف وشروط العمل العادل، وتعزيز المساواة في الحقوق والفرص للجميع، بمن فيهم النساء والشباب والأشخاص ذوو الإعاقة. ومن خلال تبنّي نهج متّسق إقليميًا وقائم على الحقوق، تسعى الورقة إلى المساهمة في تحقيق نتائج مستدامة وشاملة وعادلة لسوق العمل خلال فترة تعافي سوريا وما بعدها.

سوريا: سوق العمل والسياق الاقتصادي

يتطرق هذا القسم إلى تطوّر سوق العمل في سوريا، مُسلِّطًا الضوء على الاتجاهات والتحديات الرئيسية، وآثارعودة اللاجئين على التوظيف والتجارة والاستثمار. ويستند هذا القسم، بالإضافة إلى المراجعة التحليلية للبيانات، إلى "برنامج دعم سوريا" الذي وضعته منظمة العمل الدولية لدعم التعافي القائم على الحقوق والإدماج والعمل اللائق. هذه الاستراتيجية، والتي تأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومساهمات الشركاء الاجتماعيين، وتتسق مع خطة العمل الانتقالية للأمم المتحدة (TAP) الخاصة بسوريا، وتهدف إلى الاستفادة من التحولات في البيئة السياسية والاقتصادية لدعم عملية التعافي الشامل لسوق العمل. ويُعطي برنامج الدعم الأولوية لتوفير فرص العمل وتحفيز عجلة الاقتصاد، وتعزيز الحماية الاجتماعية، ودعم حوكمة أسواق العمل وضمان الحقوق في العمل، وذلك لتمكين

مسارات الانتقال من العمل الإنساني والتنمية والسلام ، مع التركيز بشكل كبيرعلى استراتيجيات التعافي الشاملة وإعادة إدماج العمال العائدين والنازحين في سوق العمل.

ديناميكيات سوق العمل الحالية

في حين لا يزال التعافي الاقتصادي في سوريا مقيدًا بالتحديات الهيكلية العميقة الناجمة عن عقد ونيّف من الصراع والعقوبات وتفكك الدولة، يتركّز العمل بشكل متزايد في قطاعات مثل الزراعة والبناء والخدمات، وهي قطاعات تتسم بارتفاع معدلات العمل غير النظامي وانخفاض الإنتاجية ومحدودية فرص الحصول على وظائف لائقة، مما يشكل عوائق حقيقية أمام إعادة إدماج اللاجئين العائدين والنازحين داخليًا في سوق العمل.

وفي حين شرعت الحكومة المؤقتة في إصلاحات محدودة، مثل الاصلاحات الضريبية، وإعادة فتح معابر التجارة الإقليمية، ومحاولة جذب الاستثمارات من المغتربين السوريين والدول المجاورة، إلا أن التعافي العام لا يزال محدودًا، إذ سجّل الناتج المحلي الإجمالي انكماشًا بنسبة 84 في المائة تقريبًا منذ عام 2010، مع انخفاض الناتج الاسمي إلى أقل من 25 مليار دولار أميركي[1]. ولا يزال التضخم، على الرغم من تراجع معدلاته إلى 16 في المائة في بداية عام 2025، يتسبب في تآكل الأجور الحقيقية، بينما يعيش اليوم 90 في المائة من السوريين تحت خط الفقر الوطني[2]. ورغم هذه القيود، أبدت الحكومة اهتمامها بتوسيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص وإطلاق مشاريع إعادة الإعمار.

ومع ذلك، لا تزال التكاليف الاقتصادية والمالية مرتفعة، حيث تقدر بحوالي 923 مليار دولار أميركي، في حين أن إيرادات الدولة مقيدة بضيق القاعدة الضريبية، وضعف القدرة على التصدير، ومحدودية دعم الجهات المانحة. في

[1] https://www.unescwa.org/sites/default/files/news/docs/2500038e-syria-at-the-crossroads-policy-brief_1.pdf
[2] https://documents.worldbank.org/pt/publication/documents-reports/documentdetail/099515505222471242/idu12e419274142fc14ff31baf411ef0c0aef81c

الواقع، من المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لسوريا حوالي 1 في المائة عام 2025، بعدما انخفض بنسبة 1.5 في المائة عام 2024.[3] وعلى الرغم من استئناف النشاط التجاري في مدن اقتصادية كبرى مثل دمشق وحلب، إلا أن نطاق التعافي لا يزال غير كافٍ لتوليد فرص عمل حقيقية ومجدية أو استيعاب عوائد واسعة النطاق. وفي غياب تنسيق السياسات التي من شأنها تعزيز العمل اللائق والحماية الاجتماعية والحقوق في العمل، من المرجح أن يشهد سوق العمل تعافيًا بطيئًا وغير متكافئ[4].

مشهد التوظيف والاتجاهات والتحديات

تسبّب الصراع في سوريا بخسائر كبيرة في الوظائف واضطرابات اقتصادية ضخمة، حيث تشير التقديرات إلى فقدان أكثر من 3 ملايين وظيفة خلال السنوات الخمس الأولى من الأزمة[5]. ونتيجة لذلك، نزحت أعداد كبيرة من السوريين بحثًا عن سبل العيش في الخارج، مما أدى إلى تحولات عميقة في أسواق العمل الإقليمية، إذ ارتفعت معدلات البطالة، التي طالت الشباب والنساء بشكل خاص[6]، من 8 في المائة عام 2010 إلى 24 في المائة بحلول عام 2023. أما التفاوت بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة، والذي كان قائمًا أصلاً قبل الصراع، فقد ازداد بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث سجّل معدل مشاركة القوى العاملة للنساء أقل من 15 في المائة عام 2021، وهو من المعدلات الأدنى عالميًا[7]. وتؤكد التفاوتات الهيكلية الراسخة على الحاجة الملحة إلى سياسات ترتكز على استراتيجيات التعافي الشاملة القائمة على الحقوق والتي تعطي الأولوية للمساواة بين الجنسين، وحرية تشكيل النقابات العمالية، والمساواة في الأجرمقابل العمل ذي القيمة المتساوية. كما تشير إلى أهمية السياسات الهادفة لتعزيز المشاركة الاقتصادية الشاملة، وكسر الحواجز بين الجنسين، وتنمية المهارات وتوفير فرص التدريب للنساء. وبما أن 28 في المئة من السكان يعانون من إعاقة، فمن الضروري اتخاذ تدابير خاصة لإدماج الأشخاص

[3] https://thedocs.worldbank.org/en/doc/65cf93926fdb3ea23b72f277fc249a72-0500042021/related/mpo-syr.pdf
[4] https://www.ilo.org/resource/news/ilo-affirms-commitment-decent-work-and-social-protection-cornerstone-syria
[5] UNDP (February 2025) The Impact of the Conflict in Syria, a Devastated Economy, Pervasive Poverty, and a Challenging Road Ahead to Social and Economic Recovery
[6] https://data.unwomen.org/arab-states/country/syria?utm_
[7] https://ilostat.ilo.org/data/country-profiles/

ذوي الإعاقة من أجل ضمان عدم تخلف أي شخص عن الركب[8]. كما أن تمثيل المرأة في البرلمان وفي الوظائف العامة، وفي منظمات العمال وأصحاب العمل، فقد تراجع باستمرار في ظل النظام السابق والإدارة الحالية.

إلى ذلك، تؤدي المشاريع الصغيرة وبرامج التعلم غير النظامي القائم على العمل، مثل التدريب المهني، دورًا هامًا في دعم سبل العيش، خاصة في المناطق التي تفتقر إلى البنى التحتية الواسعة النطاق[9]. أما بالنسبة لأصحاب العمل، فإن العقوبات الاقتصادية التي امتدت زهاء عقد من الزمن، إضافة إلى صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية، والقيود التي حالت دون الوصول إلى العمالة الماهرة والبنية التحتية الموثوقة، لا تزال تعيق انتعاش الأعمال ونموها، خاصة في القطاعات الأكثر تضررًا من النزاع. ورغم استئناف بعض برامج التعليم والتدريب التقني والمهني، إلا أنها لا تزال محدودة النطاق والموارد[10]، مما يحدّ من الفرص المتاحة أمام كل من أصحاب العمل والعمال للاستثمار في تطوير المهارات.

من ناحية أخرى، تبذل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الجهود لتعزيز مؤسسات العمل، حيث أطلقت مبادراتٍ لمراجعة قانون العمل، وإصلاح سياسات الأجور، وتحسين ظروف العمل، وتعزيز تدابير الحماية لمكافحة عمل الأطفال، وتوسيع نطاق التدريب العملي على المهارات، بدعمٍ من الشركاء الإقليميين[11]. ومع ذلك، إن التحديات لا تزال قائمة في ما يتعلق بضمان إنفاذ القوانين، وتعزيز العمل اللائق، وتوسيع فرص العمل في القطاع الخاص التي يمكن أن تساهم في إعادة إدماج العمال العائدين، ومعالجة المخاوف المتعلقة بالأجور العادلة وظروف العمل الآمنة.

[8] Advocacy-Factsheet-2025.-Inclusion-of-Persons-with-Disabilities.pdf
[9] https://syrianobserver.com/society/increasing-challenges-and-lost-opportunities-unemployment-devours-the-dreams-of-youth-in-northwestern-syria.html#:~:text=The%20War%20and%20Its%20Devastating%20Impact:%20The,the%20region's%20infrastructure%2C%20economy%2C%20and%20social%20cohesion.
[10] https://www.etf.europa.eu/sites/default/files/m/C12578310056925BC125700D003FE0DB_MEDA_VET_overview_Syria_03_EN.pdf
[11] https://www.ilo.org/projects-and-partnerships/projects/adopting-multi-sectoral-approach-fighting-child-labour-and-addressing

ديناميكيات العودة وتداعياتها على التوظيف

تقدّر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن أكثر من مليون سوري قد عادوا إلى سوريا من الدول المجاورة منذ 8 كانون الأول/ديسمبر 2024[12]. وفي الوقت نفسه، عاد نحو 1.8 مليون نازح داخلي إلى منازلهم داخل سوريا، وفقاً لأحدث البيانات[13] ، وقد أظهر **مسح التوجهات والتصورات الإقليمي المعزّز**[14] في حزيران/يونيو 2025 أنّ 18 في المائة من أسر اللاجئين السوريين المقيمين في مصر والعراق والأردن ولبنان ينوون العودة خلال الاثني عشر شهراً المقبلة، مقارنة بنسبة 27 في المائة المسجّلة في كانون الثاني/يناير 2025. ويُفسَّر هذا التغيّر بالواقع أنّ العديد من الأسر التي كانت قد أبدت سابقاً نية قوية بالعودة قد عادت بالفعل، وبالتالي لم تعد مشمولة في عينة المسح.

وفي الوقت نفسه، ما زالت أربعة من كل خمس أسر (80 في المائة) تعبر عن أملها بالعودة يوماً ما، مما يبرز استمرارية التطلعات طويلة الأمد رغم العقبات الحالية. وتبقى العوائق الرئيسية أمام العودة ذات طابع هيكلي ونظامي، وتشمل: نقص المساكن الملائمة، الدمار الواسع للممتلكات والوثائق غير المكتملة، ضعف إمكانية الوصول إلى سبل العيش وفرص العمل، المخاوف المتعلقة بالسلامة والأمن، وعدم كفاية الخدمات الأساسية. وقد أفادت أكثر من ثلاثة أرباع الأسر المشمولة بالمسح بوجود مخاوف أمنية — بما في ذلك الخطف، ووجود جماعات مسلّحة، والسرقة، والألغام غير المنفجرة — في حين وصف 87 في المائة من مالكي العقارات من اللاجئين منازلهم بأنها مدمّرة أو متضررة بشكل بالغ..

وبالنسبة للعديد من العمال العائدين، تتضاعف هذه العوائق بسبب هشاشة أوضاع سوق العمل وغياب الحماية الكافية للعمل، وآليات الحوار الاجتماعي، والتمثيل النقابي، مما يطرح تحديات جدّية أمام إعادة الإدماج الآمن والمستدام.

[12] https://www.unhcr.org/media/syria-situation-crisis-regional-flash-update-46
[13] ibid
[14] https://data.unhcr.org/en/documents/download/118532

ومن المرجح أن تؤدي الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها بعض البلدان المضيفة على مستوى سياساتها، مثل القرار الذي اتخذه الأردن في حزيران/يونيو 2025 بتعليق الإعفاءات من رسوم تصاريح العمل للعمالة غير الأردنية[15]، إضافة إلى خفض المساعدات الإنسانية في لبنان، وأبرزها إعلان المفوضية عن إنهاء دعم الاستشفاء للاجئين السوريين اعتبارًا من كانون الأول/ديسمبر 2025[16]، إلى تسريع عودة اللاجئن السوريين إلى ديارهم. وتؤكد هذه التطورات الحاجة الملحة إلى وضع استراتيجيات وطنية تعزز القدرة الاستيعابية لسوق العمل السوري، وتدعم حقوق العمال، وتشجع على خلق فرص عمل لائقة، وتعزز المساواة في الوصول إلى فرص العمل. تعدّ هذه التدابير ضرورية لتمكين إعادة إدماج العمال العائدين في سوق العمل بصورة آمنة ومستدامة. وفي غياب هكذا تدابير، يواجه العائدون، وخاصة الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة، تحديات جمّة، كما يلقون المزيد الضغوط على المجتمعات المحلية لتوفير فرص عمل لائق وضمان ظروف عمل عادلة لهم.

خلُص تقييم الاحتياجات السريع الذي أجراه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن أكثر الأسباب التي ذكرها المشاركون لتسرب الأطفال من المدارس هي عمالة الأطفال (26 في المائة)، ويليها نقص المواد المدرسية (19 في المائة)، مما يُبرز الحاجة إلى تطبيق صارم لمعايير العمل لمنع عمل الأطفال. إلى ذلك، كشف التقييم أن حوالي 90 في المئة من مسؤوليات الرعاية غير مدفوعة الأجر تقع على عاتق النساء، ما يحدّ من قدرتهن على الانخراط في سوق العمل والمشاركة في تعافي الاقتصاد. لذا، إن ضمان مراعاة سياسات العمل والحماية الاجتماعية لمنظور النوع الاجتماعي وشمولها لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر أمرٌ أساسي لتحقيق إعادة الإدماج الوظيفي العادل.

الطلب على العمالة وآفاق التعافي

من المتوقع أن يتركز الطلب على العمالة على المدى القصير في قطاعات مثل البناء والزراعة والخدمات، كما سيزداد الطلب على السكن والمياه النظيفة والطاقة والبنى التحتية ذات الصلة، مما يعكس الحاجة الملحة إلى

[15] https://www.fragomen.com/insights/jordan-temporary-suspension-of-incountry-work-permit-issue.html
[16] Access to Healthcare - UNHCR Lebanon

إطلاق ورشة إعادة الإعمار ودعم القطاع الخاص في سوريا، الذي يوظف حاليًا حوالي 56 في المائة من القوى العاملة[17]. أما الحكومة التي وضعت نصب أعينها هدف توفير 50 ألف وظيفة جديدة سنويًا، فهي تواجه تحدياتٍ عدّة متمثّلة بالقيود المالية والطاقة الاستيعابية المحدودة في القطاعات الرئيسية، على الرغم من السياسات التي أطلقتها مؤخرًا لتسهيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وجذب الاستثمارات الإقليمية[18].

على الرغم من أن العديد يرى في القرار الأخير لتخفيف العقوبات المفروضة على سوريا خطوة إيجابية، إلا أن البعض يرى هذه الخطوة محدودة، إذ يركز القرار بشكل رئيسي على منح إعفاءات لأسباب إنسانية ورفع بعض العقوبات عن أفراد كيانات محددة. والأهم أن رفع العقوبات لا يعني أن المؤسسات جاهزة فورًا لاغتنام فرص جديدة. ومع ذلك، فقد أدى تخفيف العقوبات إلى إعادة فتح طرق التجارة وجذب اهتمام المستثمرين، وخاصة من الجالية السورية في الخارج، في قطاعات مثل البناء والتصنيع والخدمات اللوجستية[19].

من ناحية أخرى، لا تزال آثار تخفيف العقوبات على التوظيف متباينة، إذ أدت هذه الخطوات إلى خفض تكلفة السلع الرأسمالية الانتاجية والمدخلات الأساسية، مما قد يحفز النمو في القطاعات الرئيسية ويساعد أصحاب العمل على زيادة عدد قوتهم العاملة. غير أن الاستثمارات الأولية غالبًا ما تتدفق عبر الشبكات القائمة، ما قد يحدّ من استفادة الفئات الهشّة، بما في ذلك الشباب والنساء، ويزيد من التفاوت بين أسواق العمل النظامية وغير النظامية. إلى ذلك، لا تعتمد جهود إتعاش القطاعات الاقتصادية الرئيسية، مثل الصناعات الخفيفة وتصنيع الأغذية الزراعية، على تدفقات رأس المال فحسب، بل تستلزم أيضًا بيئة أعمال أكثر تمكينًا، بما في ذلك الخدمات

[17] http://www.unescwa.org/news/syria-crossroads-new-escwa-unctad-report-warns-economic-ruin-pointing-potential-pathways
[18] https://www.securitycouncilreport.org/monthly-forecast/2025-06/syria-80.php?utm_
[19] https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/executive-summary/syria-at-war-report-sum-en.pdf

والحوافز اللازمة لإعادة بناء الروابط مع الأسواق والموردين الأجانب، وخاصةً للقطاعات الرئيسية، إلى جانب تعزيز الحوار الاجتماعي، وضمان أماكن عمل آمنة وشاملة، وتشجيع إضفاء الطابع النظامي على العمل.

الروابط بين التجارة والاستثمار والتوظيف

كما ذكرنا سابقًا، أتاح تخفيف العقوبات الدولية على سوريا فرصًا حذرة لإنتعاش التجارة الإقليمية، وجذب استثمارات المغتربين، وتطوير الخدمات اللوجستية في مجال التصدير. فإعادة فتح المعابر الحدودية ومنح الإعفاءات لأسباب إنسانية فتح الباب أمام التدفقات التجارية المحدودة، مما أعاد تفعيل معابر التجارة الثنائية والإقليمية، خاصة مع لبنان والعراق والأردن. ويشكل موقع سوريا على البحر المتوسط وعلاقاتها التجارية التاريخية أساسًا لإعادة دمجها في سلاسل القيمة الإقليمية.

على المدى المتوسط، قد لا يقتصر أثرالتكامل الإقليمي من خلال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التدفقات التجارية والتعاون الاقتصادي فحسب، بل سيُحقق أيضًا تحسنًا ملحوظًا في رفاه وظروف عمل السوريين وسكان المناطق المجاورة. ويمكن تنشيط سلاسل التوريد عبر الحدود، لا سيما في قطاع الصناعات الغذائية والزراعية، ومواد البناء، والتصنيع، بشرط أن يتمّ تحسين البنى التحتية وتنسيق عمل الجمارك على المعابر الحدودية.

يمكن لشبكة الطرق البرية والموانئ البحرية أن تُسهم في تعزيز التكامل مع اقتصادات دول الخليج، وأن تُحدث آثارًا إيجابية على دول مثل لبنان والأردن. على سبيل المثال، يُمكن أن تُشكّل مرافق الموانئ اللبنانية مراكز لوجستية للصادرات السورية، بينما يُمكن لممر الموصل العراقي أن يُسهّل نقل البضائع إلى وسط سوريا، في حين قد تساهم الاستثمارات المصرية في قطاعات تصنيع الأغذية والمنسوجات، في وضع ترتيبات لتقاسم عملية الإنتاج مع الدول المجاورة إذا ما أزيلت العوائق التنظيمية.

في هذا السياق، أصبحت تركيا شريكًا اقتصاديًا رئيسيًا في تعافي سوريا. فمنذ تشكيل الحكومة المؤقتة في سوريا، عملت الشركات التركية على زيادة صادراتها واستثماراتها، خاصة في قطاعات الخدمات اللوجستية والبناء

والتصنيع. وارتفعت الصادرات إلى سوريا بنسبة 20 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2024 و38 في المائة في كانون الثاني/يناير2025، مع زيادات ملحوظة في تصدير الآلات ومواد البناء والمنتجات الطازجة. كما تبحث الشركات التركية في إمكانية إبرام اتفاقية تجارة حرة مع سوريا، وإزالة منطقة باب الهوى العازلة بين البلدين، والاستثمار في الموانئ البرية ومراكز الخدمات اللوجستية في لواء إسكندرون ومرسين.

ويُقدّر خبراء التجارة أن حجم التجارة الثنائية قد يرتفع من 2.2 مليار دولار أمريكي عام 2024 إلى 10 مليارات دولار أمريكي على المدى المتوسط[20]. علاوة على ذلك، تُعدّ تجارة المنتجات الصناعية والزراعية، وتجارة الترانزيت (البضائع العابرة برًّا)، والنقل الثنائي، والمقاولات، من بين مجالات التعاون الرئيسية التي أبرمت السلطات التجارية التركية والسورية اتفاقيات بشأنها. وعلى أثر اللوائح التجارية المُحدّثة التي أصدرتها الحكومة التركية بعد 8 كانون الأول/ديسمبر، أصبحت البضائع المستوردة من سوريا خاضعة للشروط نفسها المُطبقة على الدول الأخرى من حيث لوائح الاستيراد، وضوابط سلامة المنتجات، والرسوم الجمركية[21].

بموازاة ذلك، شهدت العلاقات الأردنية السورية تحسنًا ملحوظًا، تجلّى في إعادة فتح معبر نصيب الحدودي وزيادة التبادلات الرسمية[22]. وأشارت الوفود البرلمانية والاتصالات الوزارية ومنظمات أصحاب العمل أو أصحاب الأعمال إلى تطبيع تدريجي للعلاقات، حيث شملت المناقشات التعاون في مجالات التجارة والنقل واليد العاملة. وتشعر الشركات الأردنية بالتفاؤل، إذ إن تحسين العلاقات من شأنه أن يعزز التجارة ويدعم عملية إعادة إعمار سوريا، لا سيما في قطاعات النقل والبناء والزراعة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات رئيسية قائمة تتمثل في مواءمة الأطر التنظيمية، وإدارة العمليات اللوجستية الحدودية، وتعزيز الخدمات المالية، وضمان أن يؤمن التكامل الاقتصادي فرص عمل لائق لكل من العائدين السوريين والعمال الأردنيين.

[20] https://www.reuters.com/world/middle-east/turkish-firms-pursue-ambitious-plans-rebuilding-syrias-economy-2025-02-04/
[21] Suriye ile Karşılıklı Ticarette Yeni Düzenleme Yürürlüğe Girdi
[22] http://al-monitor.com/originals/2018/10/jordan-syria-nassib-border-crossing-trade-economy.html

كذلك، اتخذت مصر خطوات عدّة لتعزيز شراكتها الاقتصادية مع سوريا. فمباشرة بعد الإعلان عن تخفيف العقوبات الأمريكية، وقّعت سوريا وشركة "موانئ دبي العالمية" اتفاقية بقيمة 800 مليون دولار أمريكي لتطوير وإدارة وتشغيل محطة متعددة الأغراض في ميناء طرطوس، وتأسيس مناطق صناعية ومناطق حرة[23]. وتستكشف الشركات المصرية فرص إعادة إعمار سوريا، خاصة لجهة تطوير الموانئ والخدمات اللوجستية وتسهيل التجارة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات متمثلة في مواءمة السياسات التجارية بين البلدين، وضمان الشفافية التنظيمية، وتقييم السياسات الحالية لمنح التأشيرات بهدف دعم التعاون الثنائي، وتهيئة ظروف استثمارية تعزز العمل اللائق، لا سيما للشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة.

أعلنت الحكومة السورية، في الأسابيع الأخيرة، عن توقيع اتفاقيات استثمارية واسعة النطاق مع تحالف قطري-تركي-أمريكي، لتطوير مشاريع لتوليد الطاقة بقيمة 7 مليارات دولار أمريكي[24]. ويقدر البنك الدولي أن إجمالي الاستثمارات في سوريا قد يصل إلى 400 مليار دولار أمريكي في السنوات القادمة. وفي الوقت نفسه، منحت الإدارة العامة للتجارة الداخلية وحماية المستهلك تراخيصًا لـ456 شركة جديدة خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2025. وتعكس هذه التطورات الاهتمام المتزايد بتعزيز الروابط بين التجارية الإقليمية والاستثمار والعمالة، والتي من شأنها دعم التعافي الاقتصادي السوري.

ستواصل الشركات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، بالرغم من التحديات القائمة، لعب دور محوري في الاقتصاد وتوفير الكثير من فرص العمل. وحرصًا علىاستدامة هذه الاستثمارات وشموليتها، لا سيما للشباب والنساء، من الضروري تعزيز أطر الاستثمار، وتشجيع برامج تطوير الأعمال الموجهة، وتوفير بيئة عمل مؤاتية للشركات الصغيرة والمتوسطة كي تنمو وتوفر فرص عمل لائقة وأجور عادلة وظروف عمل آمنة. ولضمان عدم تخلف النساء والأشخاص ذوي الإعاقة عن الركب، ينبغي بذل الجهود اللازمة لإزالة العوائق التي تحول دون وصولهم إلى مختلف

[23] https://www.arabnews.com/node/2600924/%7B%7B
[24] https://syrianobserver.com/society/major-investment-deals-in-syria-infrastructure-comes-first.html

مبادرات التعافي الاقتصادي وفرص العمل، من خلال اتخاذ تدابير لمحاربة التمييز، ومعالجة مسألة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء، وتوفير تسهيلات معقولة.

يمكن لأطر التعاون الإقليمي، مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واتفاقية أغادير، إلى جانب الاتفاقيات الثنائية، أن تُوفر منصاتٍ لتنسيق جهود التجارة والاستثمار، شرط ضمان دمج معايير العمل في مختلف المجالات. ويتطلب التعافي الاقتصادي المستدام ربط نمو التجارة والاستثمار بتوفير فرص عمل لائقة، من خلال رابطة التنمية والأعمال الإنسانية والسلام[25]، وهو ما أكّده المتحاورون خلال اجتماع إسطنبول عام ٢٠١٥. وبهدف تعزيز نتائج سوق العمل الشاملة والمنصفة والمستدامة، من الضروري ضمان تعاون أصحاب العمل والنقابات العمالية والمؤسسات الحكومية في هذه الجهود.

الحماية الاجتماعية ومعايير العمل الدولية والحوار الاجتماعي

لا يزال نظام الحماية الاجتماعية في سوريا مجزأً ومحدود النطاق، مما يترك شريحة كبيرة من السكان من دون تغطية كافية. بالنسبة للذين عاشوا في الدول المجاورة، كان مستوى وصولهم إلى أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية وتغطيتهم غير متكافئ في أحسن الأحوال، ومعدوم في معظمها، مع بعض الاستثناءات الملحوظة من خلال برامج معينة، على سبيل المثال في الأردن وتركيا. أما في سوريا، فالأطر الحالية لا تُعالج بفعالية احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا، بما في ذلك العائدون والأسر التي تعيلها نساء والأشخاص ذوو الإعاقة، حيث يُقدر أن حوالي 90 في المائة من السكان يعيشون تحت خط الفقر، هناك 16 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية منقذة للحياة في حين بقي معدل البطالة عاليًا ليصل إلى حوالي 26 في المائة [26].

تراجعت قدرة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على تقديم برامج الحماية الاجتماعية خلال العقد الماضي، في حين يتولى الفاعلون الإنسانيون حالياً تقديم الجزء الأكبر من المساعدات النقدية. وبالتوازي، واصلت **المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية** توفير تغطية الحماية الاجتماعية للعدد المحدود من السوريين المسجَّلين لديها، بما في

[25] https://www.ilo.org/media/440226/download
[26] https://tradingeconomics.com/lebanon/unemployment-rate

ذلك صرف المعاشات التقاعدية لحوالي 600 ألف شخص. وفي كلتا الحالتين، تبقى الركائز الأساسية متوفرة ضمن المؤسسات الوطنية لتأمين الحماية الاجتماعية للسكان، غير أن توسيع نطاق التغطية سيتطلب استثمارات إضافية كبيرة.

كما استرشدت دول المنطقة بمعايير العمل الدولية، وتحديدًا كما وردت في توصية منظمة العمل الدولية رقم 205 بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود (R205)، ومبادئ منظمة العمل الدولية التوجيهية لعام 2016 بشأن دخول اللاجئين والنازحين قسراً إلى سوق العمل. وقد حددت هذه الصكوك كيف يمكن للجهات المكونة الثلاثية تعزيز نهج شامل في سياق النزوح القسري والتعافي، مما يؤثر على السياسات الوطنية.

لم تصادق جميع الدول في المنطقة على كافة اتفاقيات منظمة العمل الدولية. وبالنسبة للاتفاقيات المصادق عليها، فلا يزال هناك فجوات كبيرة على مستوى الامتثال لأحكامها. على سبيل المثال، صادقت سوريا على 51 اتفاقية لمنظمة العمل الدولية[27]، بما في ذلك الاتفاقيات الأساسية المتعلقة بحرية تكوين المنظمات النقابية، وعمل الأطفال، وعدم التمييز. ولكن تنفيذ هذه الاتفاقيات يتطلب المزيد من الاتساق مع أنظمة تفتيش العمل المحدودة القدرة. إلى ذلك، تزداد ظاهرة انتشار العمل غير النظامي في العديد من دول المنطقة، ما يؤثر بشكل خاص على اللاجئين، وعلى الأرجح العائدين أيضًا. وفي ظل هذه الظروف، يصبح الامتثال لمعايير السلامة والصحة المهنية، وحماية الأجور، وتغطية الضمان الاجتماعي، أكثر مجزءًا.

من ناحية أخرى، تعاني هياكل الحوار الاجتماعي في المنطقة من قصور. وهذا القصور يطال المنظمات التمثيلية للعمال وأصحاب العمل، التي أضعفتها سنوات من الأزمات الاقتصادية والسياسية. وقد همّشت النقابات العمالية بعض الفئات مثل العمال اللاجئين، وذلك لأسباب عدّة منها العوائق القانونية وطبيعة عملهم غير النظامي. كما تواجه منظمات أصحاب العمل وممثلو العمال تحدياتٍ في تمثيل أعضائها، خاصة في القطاعات المتضررة بشدة من النزاعات والعمل غير النظامي.

[27] https://www.ilo.org/regions-and-countries/arab-states/syrian-arab-republic#:~:text=The%20Syrian%20Arab%20Republic%20(Syria,Convention%20yet%20to%20be%20ratified.

ملفات تعريف البلدان: ديناميكيات سوق العمل في البلدان المضيفة

يحلل هذا القسم تأثير اللاجئين السوريين على سوق العمل في كلّ من مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا، مع الاستفادة من البيانات الخاصة بكل بلد لإثراء الاستجابات الشاملة والمنسقة.

مصر

في حين يواجه الأشخاص المهجَّرون قسراً مواطن ضعف خاصة، تكافح مصر أيضاً لمتابعة جهودها التنموية في بيئة تأثرت بتدفق أعداد كبيرة من الوافدين الجدد. إن الموقع الاستراتيجي لمصر، واستقرارها السياسي، والتزاماتها الدولية، تجعل منها شريكاً مهماً في الجهود الإقليمية والدولية المتعلقة بالهجرة. غير أنّ حجم الاحتياجات يسلّط الضوء على أهمية الدعم الدولي من أجل تعزيز الحماية، ودعم الإدماج، وتوسيع نطاق الحلول المستدامة للاجئين والمجتمعات المضيفة

تتميّز البيئة الاقتصادية الكلية في مصر بتعاقب فترات النمو وفترات عدم الاستقرار. فعام ٢٠٢٣، شهد الاقتصاد المصري نموًّا بنسبة ٣.٨ في المائة، إلا أن هذا النمو المتواضع تزامن مع معدلات تضخم تجاوزت ٣٠ في المائة[28]، نتيجةً لانخفاض قيمة العملة، ورفع الدعم عن الوقود، وارتفاع أسعار المواد الغذائية التي أثقلت كاهل الأسر ذات الدخل المحدود بشكل غير متناسب. وقد فاقمت هذه الضغوط هشاشة سوق العمل، مع ارتفاع معدلات العمل في القطاع غير النظامي وارتفاع معدلات البطالة في صفوف الشباب.

تحافظ حكومة مصر على سياسة الباب المفتوح وتوفر للاجئين وطالبي اللجوء إمكانية الوصول إلى خدمات التعليم العام والرعاية الصحية، رغم أنّ هذه الخدمات تعاني من ضغط شديد. ويقيم اللاجئون بشكل أساسي في المناطق الحضرية، ولا سيما في القاهرة الكبرى والإسكندرية ومحافظات أخرى، بدلاً من المخيمات. ويُسمح قانونياً للاجئين

[28] https://mped.gov.eg/singlenews?id=5173&lang=en

السوريين بالإقامة في المناطق الحضرية، والتسجيل في المدارس الحكومية، والبحث عن عمل رسمي، وإن كان ذلك مع بعض القيود المشابهة للحالة في تركيا.

والأهم من ذلك أنّ مصر خطت خطوة كبيرة في كانون الأول/ديسمبر 2024 عبر إقرار أول قانون وطني للجوء، ما أسس لإطار قانوني رسمي لحماية اللاجئين. ومن المتوقع أن يحقق قانون اللجوء الجديد والأنظمة التنفيذية المرتقبة تغييرات كبيرة في وضع اللاجئين في مصر، بما يفتح فرصاً جديدة ويطرح تحديات في آن واحد أمام إدماج اللاجئين.

تستضيف مصر أكثر من 147,000 لاجئ سوري حتى نهاية عام 2024[29]. ويتميز السوريون بمدة إقامة متوسطة طويلة نسبياً (7.6 سنوات) وبأسر أكبر حجماً (4.1 أفراد في المتوسط)[30]. غير أنّ العدد الإجمالي للمواطنين السوريين في مصر أعلى بكثير، إذ تشير مصادر حكومية وأممية إلى وجود أكثر من مليون شخص.

يعمل اللاجئون السوريون بشكل رئيسي في الاقتصاد غير الرسمي، ويعاني الكثير منهم من نقص فرص العمل. وقد أسس اللاجئون السوريون حضوراً واضحاً في الاقتصاد الحضري غير الرسمي في مصر، لا سيما في قطاعات خدمات الطعام، والتصنيع الصغير، والتجارة بالتجزئة

نتيجةً لذلك، تمكّن العمال ورواد الأعمال السوريون من الاندماج في القطاع الاقتصادي إلى حد كبير عبر قنوات غير رسمية. وقد جرى ذلك بهدوء من دون اللجوء إلى سياسات عمل جديدة أو أي تخطيط استراتيجي، مما أدى إلى حرمان اللاجئين من تنظيم العمل والحماية الاجتماعية ومن إدراجهم في إحصاءات العمل الوطنية. إلى ذلك، لا يستفيد اللاجئون من تغطية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إذ إنه حكر على الموظفين النظاميين فقط الذي يدفعون اشتراكاتهم. تاليًا، يستفيدون فقط من شبكة الأمان الأساسية التي تضم شبكات التضامن المجتمعية المحلية والمساعدات الممولة خارجيًا.

[29] https://www.unhcr.org/eg/refugee-context-egypt
[30] https://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2023/03/Socio-economic-profiling-of-refugees-and-asylum-seekers-in-Egypt.pdf?utm

من ناحية أخرى، تقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدات نقدية لحوالي ثلث الأسر السورية المسجلة، بمتوسط تحويل شهري قدره 1200 جنيه مصري (أي ما يعادل 250 دولارًا أمريكيًا، بعد تعديل تكافؤ القدرة الشرائية)[31] . ونتيجةً لذلك، يظل العديد من اللاجئين السوريين عرضة لتقلبات الدخل المفاجئة، لا سيما في ظل تسارع معدلات التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة. كما أن غياب نظام الحماية الاجتماعية المؤسسي أو القابل للتطوير يزيد الاعتماد على وظائف القطاع غير النظامي، ما يُعيق الاندماج في سوق العمل على نطاق أوسع.

قد يؤدّي عودة اللاجئين السوريين من مصر إلى تغيّرات في تركيبة الاقتصاد الحضري غير الرسمي، الأمر الذي يبرز أهمية التخطيط لضمان استمرارية العمل والمؤسسات. بخلاف الأردن أو لبنان، حيث تتركز العمالة السورية في قطاعات كثيفة الأجور تعتمد بدرجة كبيرة على اليد العاملة الأجنبية، مثل الزراعة والبناء، اندمج السوريون في مصر بشكل كبير في قطاع الأعمال غير النظامي، فهم يتركزون بشكل غير متناسب في الشركات متناهية الصغر والصغيرة، حيث يعملون كعمال ورواد أعمال ومستهلكين في آن واحد.

أما على مستوى الأسر، قد يؤدي رحيل اللاجئين السوريين إلى شغور في المساكن وانخفاض في دخل أصحاب العقارات المصريين ذوي الدخل المحدود، لا سيما في ضواحي المدن، مثل السادس من أكتوبر والعبور، ساهم السوريون في أسواق الإسكان المحلية، وقد تؤثر التغيّرات في ديناميكيات السكان على توافر الإيجارات، مما يبرز أهمية تبنّي استراتيجيات إسكان مستدامة[32]. قد يُزعزع هذا الانكماش استقرار أنظمة الائتمان المحلية وشبكات التحويلات المالية التي يعتمد عليها العديد من الأسر المصرية.

لقد ساهم رواد الأعمال والعمال السوريون في خلق فرص عمل محلية، بما في ذلك فرص للشباب والنساء. ويمكن أن يساعد التخطيط لانتقالات سوق العمل في الحفاظ على مستويات التوظيف والاستقرار الاقتصادي. علاوة على ذلك، ولأن اللاجئين غالبًا ما يندمجون في الأحياء المصرية منخفضة الدخل، فإن رحيلهم سيقوّض الطلب المحلي

[31] https://data.unhcr.org/fr/documents/download/115365
[32] https://unhabitat.org/sites/default/files/download-manager-files/1525977522wpdm_Egypt%20housing%20EN_HighQ_23-1-2018.pdf

بشكل مباشر، إذ قد يواجه البائعون غير الرسميين، وأصحاب المشاريع المنزلية والمتاجر الصغيرة التي تعتمد على قاعدة عملاء ثابتة، انخفاضًا مفاجئًا في الدخل، مما يضطر البعض إلى تقليص أعمالهم أو إغلاقها تمامًا.

ساهم رواد الأعمال والعمال السوريون، على مدى العقد الماضي، في تعزيز مرونة الاقتصادات المحلية الهشة من دون أي تكلفة مالية على الدولة. قد تُشكّل الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في مصر تحديات للشركات السورية القائمة. كما سيؤدي خروجها المحتمل إلى كشف محدودية الأطر الوطنية الضرورية لدعم الشركات ذات الدخل المنخفض أو إدارة تقلبات القطاع غير النظامي. إن تعزيز الآليات المؤسسية لدعم أسواق عمل شاملة وريادة الأعمال المحلية يمكن أن يضمن الصمود والاستمرارية لجميع المجتمعات.، لا يزال قطاع التمويل الأصغر في مصر متخلفًا، وقد واجهت الجهود المبذولة لإضفاء الطابع الرسمي على الشركات غير الرسمية من خلال الإصلاح الضريبي، وتسهيل منح التراخيص، أو دمج الشركات الصغيرة والمتوسطة، صعوبة في الحصول على الزخم اللازم[33].

يمكن للاستراتيجيات المستقبلية لإدماج العمالة والأعمال أن تسهم في التخفيف من التعديلات الاقتصادية المرتبطة بتغيرات أعداد اللاجئين، بما يضمن استمرارية الاقتصادات الصغيرة والمجتمعات الحضرية

العراق

يستضيف العراق 299,908 لاجئ سوري، أي ما يعادل 90 في المائة من إجمالي عدد اللاجئين المسجلين في البلاد[34]. يقيم 84 في المائة منهم في إقليم كردستان العراق، بينما يتوزع الباقون في وسط وجنوب العراق. وتجدر الإشارة إلى أن 47 في المائة من طالبي اللجوء واللاجئين المسجلين يأتون من محافظة الحسكة، تليها محافظة حلب بنسبة 27 في المائة، ثم محافظتي دمشق والرقة. بالإضافة إلى ذلك، يأتي 46 في المائة من لاجئي حلب من منطقة عين العرب (كوباني)، التي لا تزال تعاني من عدم الاستقرار[35].

[33] https://www.fmreview.org/financing-displacement-response/lenner-turner/
[34] https://data.unhcr.org/en/situations/syria
[35] مدخلات لمكتب منظمة العمل الدولية في العراق

ولا يزال سوق العمل في العراق يعاني من ضغوط كبيرة بسبب نقص العمالة الهيكلي والتقلبات المالية المرتبطة بعائدات النفط والتفتت المكاني والمؤسسي العميق. في هذا الإطار، يبلغ معدل البطالة بين الشباب حوالي 36 في المائة، وتعدّ مشاركة الإناث في القوى العاملة من بين الأدنى في المنطقة بنسبة 10.8في المائة[36]. كما أن القطاع الخاص لا يزال محدودًا وغير نظامي في الغالب، بينما لا تزال الوظائف العامة تهيمن على تطلعات التوظيف للعديد من العراقيين، وبالأخص في العراق الاتحادي[37]. وفي ظل هذا المشهد الهش، برز إقليم كردستان كمضيف رئيسي للاجئين السوريين، حيث يستضيف حوالي 270,000 لاجئ، أي أكثر من 95 في المائة من إجمالي عدد اللاجئين السوريين في العراق. ويعيش حوالي ثلثيهم خارج المخيمات، ويندمجون في أسواق العمل الحضرية بدرجات متفاوتة في أربيل والسليمانية ودهوك[38].

لم يضع العراق سياسات وطنية بشأن عمالة اللاجئين، وبدلاً من ذلك، عُهد بإدارة شؤونهم، إلى حد كبير، إلى سلطات إقليم كردستان، حيث كانت الترتيبات المؤسسية مستقرة نسبيًا مع إمكانية الوصول إليها من الناحية الإجرائية. بدورها تصدر وزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان بطاقات الإقامة للسوريين، بينما تُدير مديرية العمل والشؤون الاجتماعية تراخيص العمل. ولا توجد محاصصة (نظام الكوتا) رسمية أو قيود قطاعية، مما يسمح نظريًا بالوصول إلى فرص العمل على نطاق واسع (وزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان، 2024). ومع ذلك، لا يزال هذا النظام دون المستوى المطلوب من الناحية العملية، إذ تتجنب العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة العقود النظامية بسبب التكاليف الإضافية والأعباء الإدارية، مما يعزز الاعتماد على الوسطاء غير النظاميين الذين غالبًا ما يفرضون رسومًا على العمال ويؤمنون لهم وظائف هشّة. إضافة إلى ذلك، يواجه السوريون الناطقون بالعربية تحديات إضافية في سوق العمل الذي يغلب عليه الناطقون باللغة الكردية، مما يحد من وصولهم إلى فرص العمل النظامية[39].

[36] https://blogs.worldbank.org/en/arabvoices/navigating-social-norms-empower-iraqs-female-workforce
[37] https://data.unhcr.org/es/documents/download/45427
[38] https://migrants-refugees.va/country-profile/iraq/#:~:text=Half%20of%20all%20Syrians%20live%20in%20Erbil%2C,the%20vast%20majority%20of%20them%20are%20Kurds.
[39] https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/closing-the-gap/closing-the-gap---report-design.pdf

أما آليات الحماية الاجتماعية، فهي شبه غائبة، ما يدفع الأسر السورية إلى الاعتماد على الشبكات المحلية وتحويلات المغتربين والمساعدات الدولية. وتمرّ معظم المساعدات الخارجية من خلال مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي تُقدِّم مساعدات نقدية محدودة وخدمات أساسية، لكنها لا تُدمج اللاجئين في شبكات الأمان الوطنية أو استراتيجيات التوظيف طويلة الأجل[40]. يشار هنا إلى أن بعض المبادرات المُستهدفة سعت إلى سدّ هذه الفجوة. ففي العام 2023، أطلقت حكومة إقليم كردستان، بدعم من منظمة العمل الدولية، مركزًا تجريبيًا لتقييم مهارات البناء وذلك من أجل التحقق من مهارات العمال غير النظاميين في قطاع البناء ومنح العمال شهادات اعتماد[41].

وفي إقليم كردستان، استوعب قطاعا البناء والخدمات، وبالأخص تجارة التجزئة والضيافة، جزءًا كبيرًا من القوى العاملة السورية. وقد أسفرت عملية إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد داعش في مدن مثل أربيل والسليمانية، عن طلب متقطع على العمالة منخفضة المهارة وشبه الماهرة، حيث وجد السوريون فرص عمل لهم، بشكل رئيسي، عبر قنوات غير نظامية. ومع ذلك، غالبًا ما تكون هذه الوظائف مؤقتة ومنخفضة الأجر وتفتقر إلى الحماية الاجتماعية[42].

من جهة أخرى، لا يزال معدل مشاركة النساء في القوى العاملة منخفضًا بشكل ملحوظ بين اللاجئات السوريات. وعلى الرغم من أن 78 في المائة من هؤلاء في إقليم كردستان يمتلكن تصاريح إقامة تسمح لهن بالعمل قانونيًا، إلا أن 4 في المائة فقط منهن يُبلغن عن توظيفهن[43]. إلى ذلك، تحدّ المعايير الثقافية ومسؤوليات تقديم الرعاية ومخاوف التنقل والسلامة من مشاركتهن في سوق العمل.

في هذا السياق، يُظهر استطلاع النوايا الأخير للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ، أن العديد من اللاجئين يتبنون نهجًا حذرًا قائمًا على "الانتظار والترقب" قبل اتخاذ قرار العودة إلى ديارهم، مع إشارة 4 في المائة فقط إلى نيتهم القيام بذلك خلال الاثني عشر شهراً المقبلة فالعودة المتوقعة للاجئين السوريين من العراق، ، تزيد

[40] https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/closing-the-gap/closing-the-gap---report-design.pdf
[41] https://www.ilo.org/sites/default/files/2024-06/DCWP%202023.pdf
[42] https://www.nrc.no/globalassets/pdf/reports/closing-the-gap/closing-the-gap---report-design.pdf
[43] https://arabstates.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Arab%20States/Attachments/Publications/2018/RefugeeCrisis-All-Brief-FINAL-links.pdf

من هشاشة سوق العمل المحدود وغير المتكافئ أصلًا. ونظرًا لتركز اللاجئين السوريين في قطاعات حضرية محددة، سيؤثر رحيلهم، بشكل غير متناسب، على قطاعي البناء وتجارة التجزئة غير النظامية. وقد يؤدي هذا الأمر إلى نقص في اليد العاملة وتأخير في المشاريع وضغط متزايد على الأجور، مما يزيد من تقييد الشركات التي تعمل أصلًا بهامش ربح ضئيل. وإلى جانب المخاوف المتعلقة بالعرض، قد يُقلل رحيل السوريين من الطلب الإجمالي في الاقتصادات المحلية، فهُم لا يُساهمون فقط كعمال، بل أيضًا كمستهلكين ومستأجرين، ويدعمون الشركات الصغيرة وأسواق الإيجار، وقد يُؤدي خروجهم إلى تثبيط الاستهلاك وانخفاض إيرادات الإيجار وتقليص قاعدة عملاء المؤسسات المحلية. وكما هو الحال في الدول المضيفة الأخرى، من غير المرجح أن تُترجم عودة السوريين تلقائيًا إلى وظائف للمواطنين العراقيين. يضاف إلى ذلك أن ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب في العراق يعكس عدم تطابق هيكلي في المهارات وتفضيلًا قويًا للعمل في القطاع العام، على الرغم من استمرار تجميد التوظيف.

في هذا الإطار، لن يتأثر العراق الاتحادي كثيرًا بانخفاض عدد اللاجئين السوريين، لكن مشكلته تكمن في افتقاره إلى إطار مؤسسي لتنسيق عمليات العودة ووضع خطط لسوق العمل. وعلى الرغم من أن إقليم كردستان يعتبر أكثر تأثرًا، إلا أنه يواجه تحديات مماثلة، لم يضع أي منهما سجلات للمهارات أو مسحًا للقوى العاملة القطاعية أو استراتيجيات للتنقل بهدف توجيه عملية إعادة دمج العمال أو إعادة توزيع العمالة محليًا. وفي حال لم تتم إدارة موضوع رحيل العمالة كما ينبغي، سيؤدي ذلك تفاقم المشاكل المرتبطة بالكفاءة وزيادة حجم العمالة غير النظامية.

الأردن

لا يزال سوق العمل الأردني يترنح تحت وطأة ضغوط كبيرة، على الرغم من بعض التعافي على مستوى الاقتصاد الكلي. في العام 2023، شهد الناتج المحلي الإجمالي نموًا بنسبة 2,6 في المائة، إلا أن معدل البطالة بلغ حوالي 22 في المائة، مع ارتفاع المعدلات في صفوف الشباب والنساء[44]. ولا تزال المشاركة في القوى العاملة متخلفة عن النقاط المرجعية الإقليمية فيما يستحوذ القطاع غير النظامي على حصة كبيرة من العمالة. بدورها تتفاقم هذه

[44] https://openknowledge.worldbank.org/entities/publication/f1a84fc6-7643-4810-8680-60aab2364ba3

الهشاشة بفعل الضغوط الديموغرافية طويلة الأمد ونتيجةً لقطاعٍ عام لا يزال هو المشغل الرئيسي للعديد من الأردنيين الباحثين عن الأمان الوظيفي، ويجري كل هذا غالبًا على حساب ديناميكية القطاع الخاص[45]. وفقاً لبيانات تقرير **ILOSTAT** لعام 2024، بلغ معدل البطالة 21.4 في المائة في عام 2024، في حين لم تتجاوز نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 14 في المائة. كما تسجّل الأردن أحد أعلى معدلات الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب (NEET) في المنطقة، مما يضع ضغوطاً سياسية على الحكومة التي تعهّدت بخلق أكثر من مليون فرصة عمل للأردنيين بحلول عام 2033.

يستضيف الأردن حوالي 535,000 لاجئ سوري مسجل يعيشون في كل من المخيمات والمناطق الحضرية[46]. وعلى غرار لبنان، أدى العمال السوريون تاريخيًا دورًا مهمًا في سوق العمل الأردني، لا سيما في قطاعات مثل الزراعة والبناء وقطاعات الخدمات. وعلى مدى العقد الماضي، أصبح العمال السوريون جزءًا لا يتجزأ من الاقتصاد منخفض الأجور وكثيف العمالة، حيث يعملون في الغالب بشكل غير نظامي أو بموجب تصاريح عمل قصيرة الأجل. وقد دعم وجودُهم استمراريةَ الأعمال في ظل تضييق هوامش الربح والضغوط الناجمة عن التضخم. ومع ذلك، لا تزال مستويات عالية من العمالة غير النظامية قائمة، مما يمثل تحديات لكل من أصحاب العمل والعمال. وغالبًا ما يواجه أصحاب العمل صعوبة في التعامل مع المتطلبات التنظيمية المعقدة وتأمين العمالة الماهرة، بينما يفتقر العمال، وبالأخص النساء والشباب، إلى إمكانية الوصول إلى سبل الحماية في العمل النظامي وتنمية المهارات وآليات الحماية الاجتماعية.

لقد اعتمد الأردن، في إدارة عمالة اللاجئين السوريين، نهجًا يتسم بمزيد من التنظيم والتنسيق مع الجهات الدولية مقارنة بالعديد من الدول المجاورة.. ففي العام 2016، التزمت الحكومة، بالشراكة مع المجتمع الدولي، بتحسين الظروف المعيشية وتوفير فرص العمل وتعزيز القدرة على الصمود لكل من اللاجئين السوريين والمجتمعات

[45] https://theforum.erf.org.eg/2024/01/21/jordan-navigating-through-multiple-crises/#:~:text=The%20toll%20on%20household%20incomes,a%2024%25%20increase%20from%202020.
[46] https://data.unhcr.org/en/situations/syria

الأردنية المضيفة[47]. وبفعل هذه الجهود، أبصرت اتفاقيةَ الأردن النور، وهي تُعد التزامًا من المجتمع الدولي ليس فقط بدعم الأردن في توفير منفعة عامة إقليمية وعالمية من خلال استضافة اللاجئين بأفضل ما يستطيع، ولكن أيضًا بدعم المواطنين الأردنيين والاقتصاد ككل. وفي ظل الاتفاقية، وافق المجتمع الدولي على منح الأردن زيادة إمكانية الوصول إلى السوق الأوروبية وزيادة الاستثمارات والقروض الميسرة، شرط أن يستوعب 200,000 لاجئ سوري في سوق العمل المنظم. وفي حين لا يزال الحصول على عمل لائق يمثل تحديًا في العديد من القطاعات التي توظف العمال السوريين، فقد وفرت تصاريح العمل مسارًا قانونيًا للكثيرين للحصول على حقوقهم والتمتع بها[48] ما في ذلك أنظمة الحماية الاجتماعية المبنية على الاشتراكات

تحولت السياسات في الأردن تدريجيًا من أعمال الإغاثة الطارئة إلى إدارة النزوح المطول، حيث تم إصدار حوالي 450,000 تصريح عمل للاجئين السوريين، والتحق مئات الآلاف من أطفالهم بالمدارس الحكومية[49]. حاليًا، تستضيف المدن الشمالية مثل إربد والمفرق، أعدادًا كبيرة من السوريين المندمجين في الاقتصادات والمجتمعات المحلية. وفي تموز/يوليو 2024، أعاد الأردن فرض رسوم تصاريح العمل بسبب الانخفاض الكبير في أموال المانحين مما زاد من صعوبة استمرار الحكومة في توفير الدعم في ظل أزمة طويلة الأمد. وفي حين لم يكن المقصود من خلال هذه الاجراءات تشجيع عودة اللاجئين، إلا أنه في السياق الحالي للعودة، قد تدفع رسومُ التصاريح المرتفعة العمالَ إلى العمل في القطاع غير النظامي وتؤدي إلى تدهور ظروف العمل. وهو ما يبرز الحاجة إلى اتخاذ سياسات متوازنة تدعم إضفاء الطابع النظامي على العمل وتعزز العمل اللائق وتوفير سوق عمل شاملة.

بدوره لم يُغيّر الأردن رسميًا من سياساته بشأن اللاجئين، لكن المسؤولين والشعب يُعربون بشكل متزايد عن مخاوفهم إزاء متابعة تقديم المساعدات لأعداد كبيرة من السوريين في ظلّ الأزمة الاقتصادية الراهنة. وقد أصبحت اليوم عودة اللاجئين موضوعًا متداولاً، مع أن العديد من السوريين لا يزالون مترددين في العودة، بعد أن بنوا حياةً

[47] https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/%40arabstates/%40ro-beirut/documents/publication/wcms_820822.pdf
[48] https://www.ilo.org/sites/default/files/wcmsp5/groups/public/@arabstates/@ro-beirut/documents/publication/wcms_821055.pd
[49] https://reliefweb.int/report/jordan/fragile-yet-unmistakable-long-term-integration-syrian-refugees-jordan

جديدة، ولو هشة، في الأردن. ومع أن الأردن لم يفرض العودة القسرية وسعى إلى الحصول على دعم دولي، إلا إنّ تضاؤل المساعدات وتغيّر الديناميكيات قد يحدّان من جدوى هذا النهج.

إن العودة المحتملة للاجئين السوريين قد تعيد رسم ملامح سوق العمل في الأردن بشكل كبير، وبالأخص في القطاعات منخفضة الأجر التي تعتمد على العمالة السورية كضرورة تشغيلية. وقد يؤدي انخفاض القوى العاملة السورية إلى نقص في العمالة في الزراعة، حيث يشارك العمال السوريون بكثافة في العمل الموسمي في الحقول، ورعاية الماشية، والخدمات اللوجستية. وغالبًا ما لا تجذب هذه الوظائف الأردنيين بسبب التعب الجسدي وساعات العمل غير المنتظمة والأجور المنخفضة. كما تهدد الاضطرابات في هذه القطاعات بزعزعة استمرارية الإنتاج، وانخفاض الأرباح، وتقويض ثقة أصحاب العمل. علاوة على ذلك، يتقاطع التحدي المستمر المتمثل في ارتفاع معدلات البطالة بين الأردنيين مع ديناميكيات عودة اللاجئين. وعلى الرغم من أن معدل البطالة يتجاوز 21 في المائة[50]، إلا أن الاتجاهات التاريخية تشي بأن رحيل العمال السوريين قد لا يخلق تلقائيًا فرص عمل للأردنيين. إلى ذلك، إن غياب المحفزات الهيكلية، بما في ذلك انخفاض الأجور وسوء ظروف العمل وعدم توافق المهارات، يحدّ من استبدال العمالة في هذه القطاعات. ومن غير المرجح أن يملأ العمال الأردنيون الفجوات التي سيخلفها رحيل السوريين، من دون تدخلات مستهدفة لتحسين جاذبية الوظائف وظروف العمل.

وبينما يُظهر النهج الأردني المُنظّم لإدارة العمالة السورية التزامًا بموازنة الأهداف الإنسانية والاقتصادية، لا تزال هناك ثغرات في ربط هذا الإطار بالتخطيط الأوسع لسوق العمل. وقد يكون من الضروري دمج مسألة التنقل المرن للعمالة الإقليمية، ما يُسهّل عودة السوريين إلى الأردن كعمال مهاجرين في القطاعات المطلوبة ووصول الأردنيين إلى داخل سوريا بمثابة عمال ماهرين، من خلال حوار سياساتي ثلاثي الأطراف، لمواصلة استكشاف الفرص المشتركة لكلا البلدين.

[50] https://theforum.erf.org.eg/2025/02/24/a-macroeconomic-accounting-of-unemployment-in-jordan-unemployment-is-mainly-an-issue-for-adults-and-men/#:~:text=As%20reported%20by%20Jordan's%20Department,in%20total%20unemployment%20was%2048%25.

لبنان

واجه سوق العمل في لبنان تحديات متزايدة في ظل أزمة مركبة من الانهيار الاقتصادي والتآكل المؤسسي والضغوط الديموغرافية، ومؤخرًا الحرب المدمرة التي اندلعت في أيلول/سبتمبر 2024. ومنذ الأزمة الاقتصادية والمالية عام 2019، شهد الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد انكماشًا بنسبة تفوق 38 في المائة[51]، وارتفع التضخم إلى أرقام ثلاثية، وفقدت الليرة اللبنانية أكثر من 95 في المائة من قيمتها. وبلغت معدلات البطالة حوالي 28 في المائة[52]، حيث أصبحت البطالة المقنعة والعمالة غير النظامية من السمات المهيمنة على سوق العمل. من جهة أخرى، تعاني النساء من البطالة أكثر من الرجال، حيث يبلغ معدلها لدى الإناث 32.7 في المائة مقارنة بمعدل 28.4 في المائة لدى الذكور، بينما يبلغ معدل البطالة لدى الشباب 47.8 في المائة وهو تقريبًا ضعف المعدل لدى البالغين الذي يناهز 25.6 في المائة[53]. كما أن الاقتصاد السياسي المعقد، الذي يتسم بالأزمات المتداخلة، قد حدّ بشدة من قدرة الدولة على تقديم الخدمات أو تنظيم أسواق العمل أو الاستجابة للضغوط الديموغرافية.

من ناحية أخرى، فاقمت الحرب الأخيرة التحديات القائمة حيث فقد 24.7 في المائة من العاملين في القطاع الخاص وظائفهم خلال الصراع، وارتفعت هذه النسبة إلى 36.0 في المائة في المناطق المتضررة من القصف. كما تكبدت النساء خسائر غير متناسبة، إذ فقدت 18.3 في المائة منهن وظائفهن مقارنةً بـ 11.9 في المائة لدى الرجال[54]. حتى بعد وقف إطلاق النار، لا يزال التعافي في سوق العمل بطيئًا، حيث لا يزال 24.2 في المائة من العاملين في المناطق المتضررة من النزاع عاطلين عن العمل.

في ظل هذا السياق الهش، يستضيف لبنان حوالي 723,000 لاجئ سوري[55]. تاريخيًا، شكل السوريون جزءًا أساسيًّا من سوق العمل اللبناني، لا سيما في قطاعي الزراعة والبناء، الذين تأثرا بشكل خاص بالحرب الأخيرة، إذ شهد قطاع البناء أعلى معدلات فقدان الوظائف المستمر بعد الحرب بنسبة 24 في المائة، بينما انخفضت العمالة الزراعية

[51] https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/overview
[52] مسح حول التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2022-2023
[53] البطالة بين الإناث (النسبة المئوية للقوى العاملة النسائية) (تقدير وطني) - لبنان | بيانات
[54] تقرير منظمة العمل الدولية حول القطاع الخاص في لبنان في ظل الأزمة: تأثير الحرب على العمال والمؤسسات
[55] https://data.unhcr.org/en/situations/syria

بنسبة 20.5 في المائة[56]. ولا تزال هناك مستويات مرتفعة من العمالة غير النظامية، مما يفاقم مواطن الضعف لدى كل من أصحاب العمل والعمال. ويعانى العمال غير النظاميين، وخاصة في قطاعي البناء والزراعة، من نقص الحماية القانونية ونقص الأمن الوظيفي وصعوبة الحصول على المزايا والمستحقات. من ناحية أخرى، واجهت النساء تحديات إضافية تمثلت في محدودية الفرص وانخفاض الأجور. ولا يزال العمال السوريون يضطلعون بدور هام في الحفاظ على التوازن الاقتصادي في لبنان، لا سيما في المناطق الريفية مثل سهل البقاع وعكار، حيث يؤدون مهام زراعية أساسية. ومع ذلك، فإن إعطاء الحكومة الأولويةَ للعودة الآمنة والطوعية للاجئين مقرونًا بتداعيات الحرب، يهدد بزعزعة هذا التوازن الهش. ويُنذرانخفاض توافرالعمالة السورية بصدمات في جانب العرض في قطاعات الزراعة والبناء وبعض قطاعات الخدمات، مع احتمال أن تطال تداعياتها المناطقَ الريفية والمناطق الحضرية منخفضة الدخل. وتتفاقم هذه الخسائر بسبب محدودية الوصول إلى خدمات الري والتسهيلات الائتمانية والمكننة، مما يجعل القطاع أكثر عرضة للصدمات الناجمة عن نقص اليد العاملة.

يساهم اللاجئون السوريون أيضًا في الاقتصاد من خلال الإنتاج، الاستهلاك، والتحويلات المالية التي تصلهم من من بلدان الاغتراب، والحفاظ على ديناميكيات السوق غير النظامية. وقد تؤدي مغادرتهم إلى انخفاض الطلب وتراجع حجم الأعمال، مما يؤثر سلبًا على الإيرادات الضريبية والاستقرار المالي المحلي. كما قد تؤدي عودتهم على نطاق واسع، إلى التضخم الناتج عن ارتفاع تكاليف الإنتاج في الأسواق غير النظامية، حيث يؤدي الانخفاض في عرض اليد العاملة إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية وزيادة أسعار. وستكون الأسراللبنانية ذات الدخل المنخفض والمتوسط، والتي يعتمد الكثير منها على خدمات ميسورة التكلفة، من بين الأكثر تضررًا. بالإضافة إلى ما ذكر، قد تواجه الشركات غير النظامية، التي تعمل بهامش ربح ضيق، الإغلاقَ أو انخفاض الإنتاج، وهو ما يدفع بالمزيد من الأسر اللبنانية إلى ما دون خط الفقر.

[56] تقرير منظمة العمل الدولية حول القطاع الخاص في لبنان في ظل الأزمة: تأثير الحرب على العمال والمؤسسات

ومع ذلك، فإن أزمة سوق العمل المتفاقمة في لبنان ليست فريدة من نوعها، حيث أن دولًا أخرى ذات سياقات هشة، مثل الأردن والعراق، تواجه ضغوطًا موازية ناجمة عن النزوح، والعمالة غير النظامية، ونقص الاستثمار في إدارة سوق العمل. لكن مواطن الضعف الخاصة بلبنان، ولا سيما غياب إطار متماسك لإدارة الهجرة ونموذج اقتصادي تاريخي قائم على مبدأ عدم التدخل، تجعله معرضًا بشدة لصدمات عودة اللاجئين. وعلى عكس الأردن، حيث عدلت برامج التوظيف النظامية للسوريين في قطاعات مختارة من الاختلالات القائمة، فإن لبنان يفتقر إلى البنية التنظيمية اللازمة لإدارة تنقل العمالة بفعالية.

في الوقت عينه، فإن عدم وجود مسارات مراعية للاعتبارات الجندرية لإضفاء الطابع النظامي على العمل، يهدد بتهميش كل من النساء السوريات واللبنانيات في استراتيجيات التعافي. وقد وجدت دراسة أجرتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن 1 في المائة فقط من النساء السوريات لديهن تصريح عمل، مع أن 13 في المائة لديهن وظائف، ومعظمهن يعشن في أسر ترأسها المرأة[57]. وغالبًا ما تلجأ هؤلاء النساء إلى العمل غير النظامي، وهو عمل بأجر زهيد ويفتقر إلى الأمن الوظيفي، مما يزيد من ترسيخ ضعفهن الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن التحصيل العلمي للفتيات السوريات اللاجئات يعتبر منخفضًا بشكل مثير للقلق، إذ إن أكثر من 70 في المائة من الفتيات اللواتي شملهن الاستطلاع قد التحقن بالمدرسة في سن التاسعة، لكن هذه النسبة انخفضت إلى أقل من 17 في المائة بحلول سن الـ16.[58] إلى ذلك، إن الصعوبات الاقتصادية والممارسات الثقافية تفضي بدورها إلى هذا الاتجاه، وهو ما يؤدي إلى انقطاع الشابات عن التعليم ومحدودية فرصهن المستقبلية. وفي حين طبق لبنان العديد من المبادرات لدعم دمج اللاجئين، وتوسيع نطاق الأعمال في البيت، إلا أن هذه التدابير لم تعالج بشكل كافٍ التحديات الفريدة التي تواجهها اللاجئات السوريات[59].

إن لبنان يحتاج بشكل عام إلى سياسات شاملة لانتقال القوى العاملة، وأدوات لتوقع سوق العمل وذلك لإدارة آثار عودة اللاجئين والخلل الناجم عن الحرب. ويمكن لهذا البلد أن يُصبح شريكًا في إعادة إعمار سوريا من خلال تطوير

[57] https://arabstates.unwomen.org/en/news/stories/2018/12/syrian-female-refugees-in-lebanon?
[58] https://lebanon.unfpa.org/en/news/new-study-finds-child-marriage-rising-among-most-vulnerable-syrian-refugees-0
[59] https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/28757595/

أطر للهجرة الدائرية، وربط المناطق ذات الفائض في العمالة بالطلب في المحافظات السورية المجاورة. ويتطلّب تحقيق هذا الأمر أطرًا قانونية مراعية للنوع الاجتماعي وتنسيقًا ثنائيًا واستثمارًا في تطوير المهارات وإصدار الشهادات، وهي كلها أمور غائبة حاليًا عن المشهد الخاص بسياسات العمالة في لبنان.

تركيا

تعدّ تركيا بلداً ذا دخل متوسط أعلى، يبلغ عدد سكانه 85 مليون نسمة وقوة عاملة تقدَّر بـ 36 مليون شخص. وتبلغ نسبة مشاركة الرجال في القوى العاملة 72 في المائة، مقابل 36.8 في المائة للنساء[60]. وتُظهر بيانات توزيع العمالة حسب القطاعات تزايد الحصة في قطاع الخدمات (57.9 في المائة) مقابل تراجع في الزراعة (14.8 في المائة)، والتصنيع (20.7 في المائة)، والإنشاءات (6.6 في المائة).

على مدى سنوات عديدة، استفادت تركيا من قوة عاملة شابة، ومن ميزات تنافسية جغرافية وتكنولوجية في صادرات المنسوجات والسيارات والإلكترونيات، إضافةً إلى قاعدة قوية من الموارد الطبيعية لتطوير السياحة والزراعة. غير أنّ التحديات الهيكلية — مثل التضخّم المرتفع، وتقلبات العملة، والديون الخارجية، وانخفاض معدلات المشاركة في القوى العاملة والإنتاجية والقيمة المضافة — ما زالت قائمة رغم التحولات التكنولوجية الكبيرة. وقد تراجع معدل البطالة خلال السنوات الخمس الماضية ليصل إلى 8.7 في المائة في عام 2024، لكن يظل معدل نقص استغلال اليد العاملة (26.7 في المائة)، ومعدل الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب (NEET) (22.9 في المائة)، ونسبة العمالة غير الرسمية (26.5 في المائة) مرتفعة[61].

[60] Labour Force Statistics, 2024 via TURKSTAT Corporate
[61] Ibid

تستضيف تركيا حالياً نحو 2.52 مليون سوري تحت الحماية المؤقتة (SuTP)[62] ، بينهم 1.31 مليون رجل و1.22 مليون امرأة[63]. ويحمل معظمهم وضعاً قانونياً بموجب لائحة الحماية المؤقتة، ما يمنحهم حق الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والعمل[64].

ويُتاح للاجئي الحماية المؤقتة دخول سوق العمل من خلال تصاريح عمل تصدرها الحكومة[65]. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2024، خففت تركيا شروط الحصول على تصاريح العمل، حيث سمحت بإعفاءات لفترات محددة وأنواع معينة من العمل. وقد أسهم هذا الإجراء في تبسيط الإجراءات الإدارية لأصحاب العمل وطالبي العمل، ومن المتوقع أن يعود بالفائدة على معظم اللاجئين تحت الحماية المؤقتة ويوسّع من نطاق العمالة الرسمية[66].

وتشير التقديرات إلى أنّ ما بين 900 ألف و1.1 مليون[67] سوري يعملون في تركيا. غير أنّ عدد التصاريح يبقى أقل بكثير[68]، مما يدل على أنّ معظمهم يعملون في القطاع غير الرسمي. ويتركز عملهم في قطاعات التصنيع والتجارة والضيافة والإنشاءات والزراعة.

لقد كان الحدّ من العمالة غير الرسمية أولوية للسياسات العامة في تركيا منذ فترة طويلة. فقد بلغ متوسط معدل العمالة غير الرسمية 26.5 في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية، وانخفض إلى 17 في المائة عند استثناء

---

[62] The Government of Türkiye refers to Syrians who fled the conflict in Syria and are granted protection in Türkiye under the Temporary Protection Regulation as *Syrians under Temporary Protection (SuTP)*. This designation provides a specific legal framework enabling access to basic services such as health, education, and the labour market, while distinguishing them from other refugee or asylum-seeking populations under international protection statuses.

[63] Almost half a million are in İstanbul, and 1.2 million are in southern and Mediterranean provinces: Gaziantep, Şanlıurfa, Adana, Hatay and Mersin.

[64] Gaziantep, Şanlıurfa, Adana, Hatay and Mersin

[65] Work permit legislation is established through the Law on Foreigners and International Protection, 2013 and the Law on International Labour Force, 2016, and Regulation on Work Permit for Persons under Temporary Protection, 2016.

[66] UNHCR, 2024, Annual Results Report, 2024 https://www.unhcr.org/sites/default/files/2025-06/T%C3%BCrkiye%20ARR%202024.pdf

[67] syrians_barometer_2023.pdf and wcms_738602.pdf

[68] According to the most current official statistics, a total of 239,835 foreign nationals (66,299 female and 173,536 males) were granted work permits, including 108,520 Syrians (6398 females and 102,122 males) in 2023.Additionally, 12.090 foreigner were awarded work permit exemption and 76.707 “work permit exemption information form” were issued for the foreigners who will work in seasonal agriculture and animal husbandry

الزراعة. ورغم إحراز بعض التحسّن، فإن دمج قوة عاملة كبيرة من اللاجئين أبطأ من وتيرة التقدّم. فقد أسهم تدفّق العمال السوريين في زيادة معدلات العمالة غير الرسمية في معظم المناطق المستضيفة للاجئين، مما أدى إلى خفض أجور العمالة منخفضة المهارة وزيادة نسبة المؤسسات غير الرسمية، باستثناء إسطنبول[69].

وبعد 8 كانون الأول/ديسمبر 2024، اعتمدت الحكومة سياسة "العودة الطوعية والآمنة والكريمة والمنظّمة[70]". وبين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليو 2025، سُمح للاجئين تحت الحماية المؤقتة بتنظيم "زيارات استطلاعية" (خروج ودخول مسموح) بما لا يتجاوز ثلاث رحلات قصيرة إلى سوريا دون فقدان بطاقة الحماية المؤقتة. واعتباراً من 1 تموز/يوليو 2025، أصبحت العودة الطوعية تتطلّب الحصول على "إذن سفر/طريق" من رئاسة إدارة الهجرة(PMM) ، والخروج عبر معبر حدودي مخصّص، وتسليم وثائق الهوية، مما ينهي وضع الحماية المؤقتة.

وبحلول أواخر آب/أغسطس 2025، كان أكثر من 450,169 لاجئاً تحت الحماية المؤقتة قد عادوا طوعاً إلى سوريا، فيما لا يزال نحو 2.5 مليون في تركيا، كثير منهم مندمجون اجتماعياً واقتصادياً، وقد حصل بعضهم على الجنسية التركية[71]. وتتم العودة بشكل تدريجي وانتقائي، غالباً استناداً إلى الروابط الأسرية والتعليم والعمل وتوافر البنية التحتية في مناطق العودة. ومع تحسّن الأوضاع الأمنية وتطور البنية التحتية في بعض مناطق سوريا، يُتوقع أن تتزايد أعداد العائدين

تأملات ختامية: تحولات سوق العمل والتعاون الإقليمي

أحدثت التطوراتُ السياسية والاقتصادية التي تشهدها سوريا حاليًا، وخاصة سقوط النظام السابق في ديسمبر/كانون الأول 2024، والتخفيف التدريجي للعقوبات، تغييرات بارزة في الديناميكيات الاقليمية، ما أثرعلى أسواق العمل في المنطقة. وتتطلب إدارة عودة اللاجئين بما يُعزز العمل اللائق والنمو الشامل والتماسك

[69] Labour market and redistributive consequences of the Syrian refugees in Turkey|JDC

[70] https://en.goc.gov.tr/voluntary-safe-and-dignified-return

[71] T.C. İçişleri Bakanlığı Göç İdaresi Başkanlığı - İçişleri Bakanı Ali Yerlikaya: “Türkiye, göç yönetiminde dünyaya örnek bir model ortaya koymaktadır."

الاجتماعي، تنسيقًا وحوارًا مستمرين بين الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال، إضافة إلى التنسيق المباشر مع الشركاء الإنسانيين والتنمويين ومشاركتهم وضع البرامج ذات الصلة.

ووفقًا للمشاورات على الصعيد القطري بين المكونات وعلى إثر السياسات التي أعلنتها الحكومات في البلدان المجاورة وفي سوريا، فإن الركائز الثلاث التالية من شأنها أن تحظى بالإجماع عندما يتعلق الأمر بالتوصيات الهادفة لضمان أن العمل اللائقُ هو أساس السياساتِ والبرامجَ في جميع أنحاء المنطقة لدى التعامل مع التأثير على أسواق العمل ومكونات منظمة العمل الدولية.

الركيزة الأولى – خلق فرص عمل شاملة والانعاش الاقتصادي من أجل إعادة الإعمار والتعافي واستدامة السلام

ينبغي إدماج استراتيجيات التعافي القصيرة الأجل القائمة على الأدلة، والمستندة إلى جهود قوية لجمع البيانات، ضمن خطط التنمية الطويلة الأجل التي تتسم بالشمولية والحساسية للنزاعات. ويجب إيلاء الأولوية لخلق فرص العمل وتوسيع نطاق برامج سوق العمل النشطة لدعم الباحثين عن عمل، في حين يظل تطوير القطاع الخاص وتعزيز المؤسسات المستدامة مفتاحاً لتوسيع نطاق النمو الاقتصادي الشامل. وتتمحور الجهود الأساسية حول تنمية المهارات، وإعادة تأهيلها، وتطويرها، وتوفير برامج تدريب مهني ذات جودة، والاعتراف بالتعلّم والخبرات السابقة، وضمان الوصول العادل، ولا سيما للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، في قطاعات رئيسية مثل البناء واللوجستيات والزراعة.

كما يمكن أن تسهم الروابط الإقليمية في التجارة والاستثمار، إضافةً إلى سلاسل القيمة العابرة للحدود، في تحفيز خلق فرص العمل. وينبغي أن تكون التحولات من العمالة غير الرسمية إلى العمالة الرسمية تدريجية، وبما يراعي استمرارية الأعمال، مع حماية الحقوق الأساسية في العمل، بما في ذلك الأجور العادلة الكافية للمعيشة وظروف العمل الآمنة. إن الاعتراف بمساهمات العمال اللاجئين، ولا سيما أدوار النساء، يمكن أن يساعد في التخفيف من الآثار السلبية على الاقتصادات والمجتمعات المحلية. وتبقى مسارات الانتقال نحو الرسمية والوصول إلى الحماية الاجتماعية من الأولويات المشتركة الأساسية

منظمة العمل الدولية

الركيزة الثانية – الاستثمار في البشر من أجل المرونة الشاملة: بناء أنظمة حماية اجتماعية شاملة وقائمة على الحقوق في سوريا

إن الحماية الاجتماعية الشاملة التي تعزز الاتساق والتغطية تُعد عنصراً أساسياً للتعافي المستدام بما يضمن عدم تخلّف أحد عن الركب. فالوصول إلى حماية اجتماعية قائمة على الحقوق يمكن أن يقوّي القدرة على الصمود، ويخفف من مواطن الضعف، ويعزز التماسك الاجتماعي. وفي سوريا، لا بد من إعادة بناء أنظمة الحماية الاجتماعية وإعادة صياغتها استناداً إلى تقييمات اكتوارية لخطط التأمين الاجتماعي القائم على الاشتراكات، وذلك لضمان استدامتها وكفايتها بما يلبّي الاحتياجات الإنسانية العاجلة ويحقق في الوقت نفسه أهداف التنمية طويلة الأجل. وسيكون تعزيز المؤسسات الوطنية أمراً حاسماً لضمان توفير حماية اجتماعية كافية وشاملة يمكن الوصول إليها داخل سوريا.

إن الأنظمة المتكاملة التي تربط بين دعم الدخل، وتنمية المهارات، وبرامج سوق العمل يمكن أن تساعد العمال على الانتقال من العمل غير الرسمي، وتدعم الباحثين عن عمل، وتوفّر شبكة أمان لازمة لتمكين العمال من البحث عن عمل لائق والمطالبة به. كما سيكون التعاون الإقليمي محورياً، من خلال مواءمة النهج بين البلدان في مجال الحماية الاجتماعية لتعزيز القدرة على الصمود وبناء القدرات للسوريين، بما في ذلك تطوير أطر لنقل المنافع تتناسب مع احتياجات اللاجئين العائدين

الركيزة 3 – تعزيز حوكمة سوق العمل والحقوق في العمل

تُعدّ حوكمة أسواق العمل القوية ضرورية من أجل صون المبادئ والحقوق الأساسية في العمل. وسيكون تعزيز التنسيق بين مؤسسات العمل، والاعتراف بالمهارات، وقابلية نقل الحماية الاجتماعية، واتساق السياسات عبر الحدود، أموراً أساسية لتسهيل إعادة الإدماج الآمن والمستدام للقوى العاملة. كما يجب أن تحظر القوانين

والسياسات بشكل صريح جميع أشكال التمييز، وأن تدعم الحوار الاجتماعي بين النقابات وأصحاب العمل والحكومات لتعزيز الحقوق في العمل.

إن اتباع نهج إقليمي منسّق يشمل أطر الهجرة الدائرية، وتنمية المهارات عبر الحدود، وإشراك القطاع الخاص سيكون حاسماً لتحقيق التوازن بين الاحتياجات الفورية لأسواق العمل وأهداف التنمية طويلة الأجل. ومن خلال دمج الحماية الاجتماعية ومعايير العمل اللائق واستراتيجيات التجارة والاستثمار الإقليمية، يمكن للبلدان التي استضافت اللاجئين لأكثر من عقد أن تتقاسم فوائد التعافي وإعادة الإدماج وبناء السلام